التراب والترابية والجماعة الترابية:
بين مطلب الفهم النظري وضرورة التنزيل والأجرأة الفعالة

مراد عرابي

ملخص: يشكل اليوم التراب على المستوى النظري رهانا حقيقيا لتحقيق التنمية المحلية، ويشكل إعمال المقاربة الترابية من بين المقاربات البحثية المستجدة للاشتغال على القضايا والإشكاليات المجالية، مما يدعم استقراء الدينامية الترابية في بعديها الطبيعي والبشري زمنيا ومكانيا، واستجلاء تغايرية تصور وفعل الإنسان كمستعمل للمجال، وما ينتج عن ذلك من شبكة علاقات خاصة ونوعية داخله. باعتبار التراب حاملا لموارد متنوعة كما وكيفا متاحة وكامنة، ووعاءا لإرث تاريخي تراكمي تعكسه أواصر بين التراب وساكنته. هذا ما يسائل جماعاتنا الترابية حول ما مدى فهمها وتمثلها لمفهوم التراب وقدرتها على تنزيل وأجرأة آليات حقيقية وفعالة للتعامل مع قضايا التراب من مشاكل وتحديات؟

كلمات مفتاحية: الفاعل الترابي، التنسيق الترابي، التنافسية الترابية، الجاذبية الترابية.

Résumé

La territoire est devenue un véritable enjeu pour activer le développement soutenable au niveau local, il constitue l'un des importantes approches émergentes de la recherche pour engager les discussions et les problèmes spatiales concerne par la durabilité de développement territorial, la chose qui peut être extrapolée à la dynamique territoriale dans les dimensions naturelles et humaines dans le processus temporelle et spatiale, ainsi élucider les réseaux relationnelles interactives spéciale et qualitative résultant de l'intérieur.

Le territoire englobe l'héritage historique cumulativement matériel et immatériel vécu contenus dans les liens entre le territoire et la population lui appartenant, Facteur qui nécessite le renforcement et la diversification des activités socio-économiques base sur une forte mobilisation et une coordination métrisé entre l'ensemble de ses ressources et des énergies.

Mots clefs: l'acteur territorial, la coordination territoriale, la compétitivité territoriale, l'attractivité territoriale .

مقدمة

يحاول مقالنا لفت الانتباه إلى مفهوم التراب والترابية كأحد المقاربات النوعية المستجدة، الغاية الكبرى منها الرقي برقعة جغرافية ما على جميع المستويات. فأين تتموقع المقاربة الترابية من مسألة التنمية المحلية؟

تعتبر التنمية المحلية المستديمة هدفا وغاية للرقي إلى وضعية أفضل من سابقتها، محورها الإنسان، غير أن التحولات التي يشهدها العالم الآن تفرض إعادة النظر في الأسس المعتمدة في التنمية المحلية، بالاعتماد على تنمية وتقوية موارد التراب كركيزة لإنتاج الثروة (بنمختار،27،2012) من خلال إسهام كافة الأطراف المستعملة للتراب، في تكامل تام ومن خلال الربط والتنسيق (قاسم،72،2001).

يعتبر التراب والتنمية الترابية المحلية مفهومين لازال النقاش حولهما مفتوحا (أركان،27،2004)، وأصبحت تنمية التراب وفق المقاربة الترابية حقلا خصبا لكثير من التخصصات العلمية والمؤسساتية، وبما أن العالم أصبح اليوم قرية صغيرة أصبح لزاما تجديد المقاربات والانفتاح على المستجدات خاصة وأنه يمكننا القول أن القرن الواحد والعشرون سيكون قرن الجماعات الترابية.

1- التراب والترابية والتنمية المحلية: مفاهيم مترابطة اجرائيا

تعتبر الجغرافيا علم ذو علاقة بحث وثيقة بالمفاهيم المستجدة التي تعنى بطموحات المجتمع في تحقيق التنمية ومجابهة كل أشكال التخلف الترابي، يتعلق الأمر بمقالنا هذا بمفهومي التراب والترابية، انتشر استعمالهما على حساب مفاهيم أخرى، لذا تهدف مداخلتنا إلى محاولة تحديد أكثر لهذا المفهومين ولمحتواهما وأبعادهما على المعرفة والممارسة المجاليتين.

1-1- مفهوم التراب: La notion territoire

مفهوم مجالي يصعب تحديد المجال الذي ينطبق عليه، ظهر مفهوم خلال الثمانينات من ق20م واستعمل في الحقل السياسي القانوني، يعنى به جزء من سطح الأرض، محدد المساحة ومقسم إلى أقسام إدارية خاضع لسيادة سلطة معينة ومفوضة ويقع تحت وصايتها

ومراقبتها، تطبعه بتوجيهاتها وتزوده بمجموعة من المؤسسات، التي تدبره وتقوم بإعداده والتأثير فيه حسب الإختيارات التي ترى بأنها المناسبة (Levy & Lussault,2003,919).

تجمع المعاجم اللغوية والجغرافية الفرنسية والانجليزية على أن التراب نطاق،امتداد، مساحة أرضية معينة ومحددة، هو نظام معقد ومركب يتألف من عدة عناصر ومكونات في تفاعل مستمر بينها (الأرض، الموارد الطبيعية[1]، الإنسان، المؤسسات، البنيات التحتية، القوانين والأعرف...)(Robert,2012,2539) .

التراب قطعة أرضية من المجال، هو كل حيز جغرافي محدد مشغول تعيش عليها جماعة بشرية تقطنه وتستعمله، وله هويته كتراب متفرد يستمد خصوصياته من مكوناته البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الايكولوجية والتاريخية...التي تميزه عن الوحدات الترابية الأخرى(Bailly& Ferras,1997,120)، لذلك فهو إرث لجماعة سكانية تربط بينها روابط بمجال سريع التطور عبر الزمن خلال تعاقب أجيال، ومن تم فالتراب مجال مسكون ومراقب يشكل هوية مختلف الفاعلين والمتدخلين وخاضع لمنطقهم فهم اللذين ينتجونه، يخفي التراب صراعات وتناقضات اجتماعية مرتبطة بهوية جماعية.

عرف مفهوم التراب تطورا كبيرا لم يعد ذلك المجال المحدد القار بل الإطار والحيز والقالب الذي ينتظم داخله المجتمع له أهمية خاصة لما يقدمه من إمكانات عوض ما يمثله و لم تعد التنمية من أجل التراب بل التراب في خدمة التنمية أي التنمية بواسطة التراب (الخزان،5،2011).

إذا فالتراب عبارة عن بناء مجرد مفاهيمي يتأسس على ركيزتين متكاملتين في الجغرافيا المادي والمثالي، ولا يجب أن يكون مجال صراع بل مجال بناء أي كل قوة فاعلة يجب أن تترك بصمات، وبالتالي يجب أن يمكن تشييك القوى الفاعلة من الانجاز الجماعي لمشروع تنمية ترابية وفقا لمخططات تعاقدية تتطلع للمستقبل، متحلية بثقافة الاستماتة، الأمر

[1] **الموارد الطبيعية:** مجموع الهبات والإمكانات التي تحتويها بيئة من البيئات،والتي تنطوي على منفعة كامنة للإنسان دون أن يكون للإنسان تأثير في وجودها أو تكوينها.

الذي يتطلب تنسيق الكافة الجهود المتدخلة في بناء وإنتاج التراب. وهكذا أصبح التراب براد يغما في حقل التنمية وتدبير المجال ومقاربة قضاياه (Raffestin,1977,125).

1-2- مفهوم الترابية: La notion territorialité

أضحت الترابية رهانا نظريا في حقل الجغرافيا، بدأت مع الجغرافي رافستان Raffestin Claude وطورها جغرافيون آخرون أمثال Mercedes Bresso وJocelyne Hussy... في شكل تصورات عن علائقية مكونات المجتمع والحيز الجغرافي المحتضن. الترابية كمفهوم مفتوحة على تأويلات وأشكال استيعاب غير المحدد، فحسب مضامينها البدائية تفيد علاقات فردية وجماعية في سياق تطور معقد في تراب معين، هي بنية علائقية لليومي غير المرئي، يتم تعريفها أيضا بأنها مجموع العلاقات القائمة بين أفراد مجتمع معين، تتجاوز حدود تفاعلاته عناصره الداخلية، بل يعيش تفاعلا بين مكوناته الداخلية والعالم الخارجي/الغيري، بمساعدة وسائط لتلبية حاجات بغية تحقيق أكبر استقلالية ممكنة اعتمادا على الموارد الترابية. (Guy,D,M.2004)

يقتضي مفهوم الترابية إدراك الحقائق الاجتماعية كبناءات تاريخية يومية للفاعلين أفرادا وجماعات، كنتاج لإستراتيجياتهم في البحث عن الاستقلال والهوية، كنظام علاقات بين جماعة تنسجها مجموعة من الوسائط، ما يقتضي إدراك طبيعة الوسيط لفهم تطورات ونتائج علاقة معينة. بالتالي ترتكز المقاربة الترابية على جعل الإنسان أساس التنمية، وتتطلب إحساس المواطنين بأنهم مسؤولون مواطنون يشاركون في شؤون المجتمع ويصرون على ذلك، (نعيم، شافقي،2008) فكل المنطلقات الفكرية والسياسية تنطلق من الفرد لتعود إليه، هي الاعتراف بحق الأفراد والجماعات في أن يكونوا صانعين لتاريخهم ومبدعين لذواتهم ولحياتهم الفردية والجماعية.

تفهم الترابية أحيانا على أنها طريقة لتنمية الأدوار بين السلطة والفاعلين المؤسساتيين، يضفي أخذها بعين الاعتبار صفة الفاعلية على العمل السياسي العمومي الرسمي عكس مركزية القرارات في التعامل مع المجال. أصبحت الترابية أمرا مفروضا لدى السياسيين والفاعلين الترابيين في اشتغالهم على المجال والتخطيط له، وكذا مطلب يجب أن يسعى إليه الباحث الجغرافي على الخصوص عند مقاربته للفاعلية البشرية بالمجال.

الترابية مصدر قوة ومنبع للسلطة التقريرية للسكان التي يجب أن تحيى في مجالها بشكل ترابي، إن غياب روح الترابية في تدبير التراب هو تعطيل لمبدأ إشراك الساكنة وسلبها القدرة على الفعل والاختيار واتخاذ القرارات بشأن ترابها وما يتعلق بحياتها الترابية، هذه الأخيرة تتيح عملية التدخل الجماعي بصفة تشاركية، وإشراكها في بناء مجال عمومي في إطار ما يسمى "الديموقراطية الترابية" (جيري،2004) ما يدعم تحقيق نتائج تنموية معتبرة ويجنب التراب كإطار عيش والمجتمع أوضاع غير مرغوب فيها يسودها عدم الاستقرار والصراع والقلاقل.

يحتاج بناء الترابية الحديثة إلى ميكانيزم معقد، يبعث الحديث عنها بدقة على استحضار التفاعلات بين الوعي الهوياتي لجماعة بشرية والمجال الذي يحتضنها، في ظل تجارب وخبرات بنتها وطورتها تتعلق باستغلاله واستعماله، هذه التجارب والخبرات تعكسها العديد من الدرايات والتقنيات المندمجة مع خصوصيات الوسط. نخلص إلى أن الترابية فلسفة تتيح إمكانية إعادة التفكير في المجال كفرضية يمكن مراجعتها وليس كمعطى تابث يتحرك بعفوية وغير قابل للتحليل والقياس، بل يمكن من إعادة التفكير في المجال بمختلف أنساقه المعقدة المتفاعلة المنسوجة بين المجتمع والمجال المنتج من قبله. (عرابي، 2019)

2- مفهومي التراب والترابية والشبكة المفاهيمية المسترسلة عنها

تتفرع عن مفهومي التراب والترابية رزنامة مفاهيمية ترتبط عموما بإعداد التراب، فمن المجال، المكان، الوسط، التنمية التشاركية، القطاعية... إلى التراب والتنمية الترابية، التشخيص الترابي والمشروع الترابي والذكاء الترابي، التسويق الترابي... تكون أنساقا منسجمة وحلقات مترابطة تتعلق بالتراب، ميزتها التداخل والتقاطع بين دلالاتها وصعوبة إقامة حدود فاصلة بينها. إلا أنها تهدف بكاملها إلى إحقاق التنمية الترابية المحلية.

2-1- الموارد الترابية: Les ressources territoriales

هي كل الأشياء المادية الملموسة وغير المادية التي توجد بتراب ما نتيجة لتاريخ طويل وتراكمات سابقة، بل ويشمل حتى الأشياء غير المادية التي تتجلى في الرأسمال البشري والإبداع الجماعي للتنظيم الاجتماعي المحلي المناسب،(Raffestin,1979) تشمل الموارد الترابية من منظور التنمية الترابية الشمولية والمندمجة للتراب الإنسان وكل العناصر المادية

واللامادية، الظاهرة منها والكامنة. تعد الموارد الترابية رافعة لتنمية التراب، فهي المتحكمة في رهاناته التنموية وآفاقه المستقبلية. كما لا يمكن الحديث عن التراب والترابية دون التطرق إلى التمفصلات القائمة بينها وبين الموارد الترابية، وقد شكل المفهوم حقلا للعديد من التساؤلات لتحديده وتعريفه، ويسجل حضورا قويا في الأدبيات الجغرافية، إنه رهان المؤسسات المشرفة على إعداد تراب.

الوثيقة رقم 1: خطاطة أصناف وأنواع الموارد الترابية

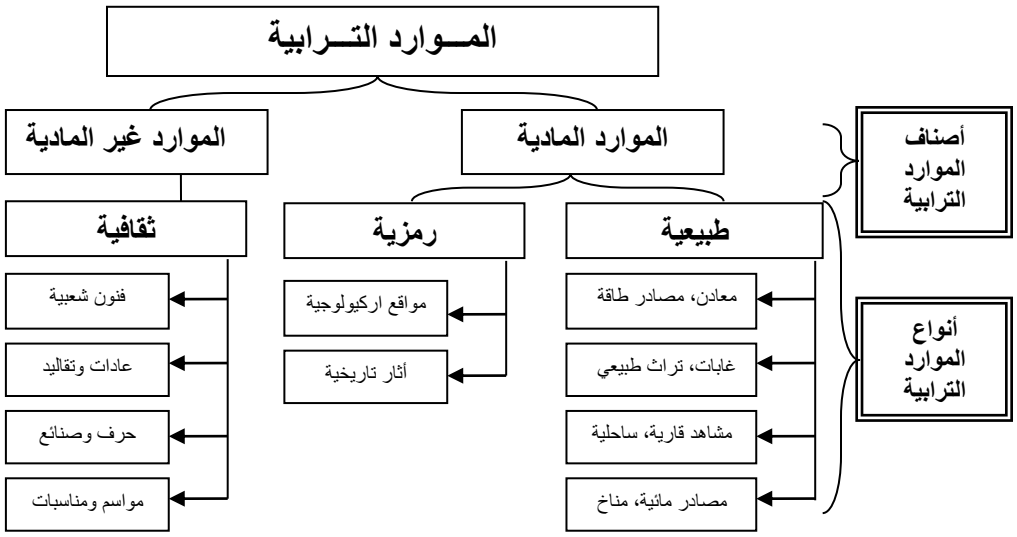

وعلى مستوى آخر يمكن أن نقسم الموارد الترابية إلى قسمين:

- **موارد ظاهرة ومتداولة: Les ressources potentielles**

تستغل من قبل الساكنة المحلية، وهي بالأساس موارد طبيعية، يجري استغلالها في كثير من المناطق بشكل عشوائي وغير متبصر يدمر الأوساط الطبيعية ويخل بتوازنات المنظومة البيئية، الشيء الذي يمثل تحديا حقيقيا بانعكاسها سلبا على المعطى البشري الذي يعيد توجيه الهشاشة في اتجاه المعطى الطبيعي وهكذا تتعمق أزمة التنمية المحلية المستدامة وترتفع تكلفة مواجهة المخاطر الجغرافية، فيصبح أمر وضع استراتيجيات حفظها وصيانتها لضمان مستقبلها أمرا ملحا لا يقبل التأجيل. (Veyret,2005)

- **موارد كامنة: Les ressources révélées**

تختزنها المجالات الترابية ومجموعاتها البشرية، تتطلب تعبئتها والاستفادة المثلى منها توجيه مسارات التنمية نحو الوجهة الصحيحة، بإبراز وإعادة اكتشاف كل مكنونات عناصر

تلك المجالات، وإدماجها بسلاسة في أنساق إنتاجها المحلي ارتباطا بخصوصيات التنمية المحلية. نميز بين الموارد الترابية والمؤهلات العامة التي تتشابه فيها مجالات ترابية كثيرة، وبين الموارد الخاصة والذاتية ذات التفرد والتنافسية التي يسجل فيها اختلاف كبير بين مجال وآخر، والتي تشكل الرهان والشرط الأساسي للتنمية حسب المقاربة الترابية.

2-2- التشخيص الترابي: Le diagnostic territoriale

التشخيص الترابي ممارسة واعية، تثمينية، علمية وممنهجة، حلقة من المسلسل التنموي تتوخى إجراء الملاحظة والجرد الشامل لمكونات المجال الترابي المراد تنميته، برصد مؤهلات التراب وما يتيحه من فرص وكذا مثبطاته وما يكتنفه من أخطار يحتمل أن تعيق إعداده وتنظيمه،(الأكحل،1997) أو أن تلحق الهشاشة برصيده المنجز من الإعداد والتهيئة والتنظيم، تحدد عملية التشخيص الترابي انتظارات السكان والرهانات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.... بالعودة إلى الماضي من أجل تفسير الحاضر واستشراف المستقبل للقيام بعملية التهيئة أو بناء تخطيط جديد، يهدف إلى تمكين الفاعلين المحليين والمهتمين بالتنمية من انجاز مشاريع ترابية ملائمة، فهو كخارطة طريق ولوحة قيادة لمنظومة التنمية الترابية. (موساوي&البحيري،2012) أداة تساعد على أخذ القرار الصحيح بالنسبة لإعداد التراب، لأنه يتأسس على المقاربة التوافقية والحكامة التشاركية للتنمية الترابية.

يتجاوز التشخيص الترابي وضع تقرير تفصيلي عن واقع جماعة ترابية ما، بل يحمل مشروعا يتطلع إلى الآفاق ويقيم أثار عمليات التدخل التهييئية ويتنبأ بتأثيراتها غير المرغوب فيها على الإنسان والمجال، فهو حصيلة موجهة نحو الفعل والممارسة عبر وظائف وهي:

- إصدار الحكم ومواكبة التحول وإدماج كافة الفاعلين الترابيين المحليين في مسلسل اتخاذ القرارات التنموية.

- دارسة إدماجية متعددة الأبعاد تدمج مختلف الإشكاليات والمواضيع المرتبطة بالتراب وليس بقطاع واحد.

- رصد وتقدير أثر الأخطار الطبيعية والبشرية المتمظهرة على التراب وتنميته وتحديد الكامن منها والمحتمل.

2-3- التنافسية الترابية: La compétitivité territoriale

تشكل التنافسية الترابية واحدة من أولويات السياسات التنموية. يمكن تعريفها بأنها وضعية اقتصادية يكون عليها تراب معين، (Wackerman & all,2005) هي القدرة على إنتاج بضائع وخدمات والمحافظة على مداخيل مهمة ومستدامة تضمن مستويات دخل وتشغيل للساكنة. يصبح التراب تنافسيا لما يواجه بنجاح منافسة السوق ومجالات أخرى مجاورة أو بعيدة عنه، ويصون ديمومته البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمسألة تنافسية التراب من المواضيع التي يجب أن تحضى بالعناية على مستوى البحث، والاهتمام الرسمي من لدن السلطات العمومية التي تعنى بالشأن المحلي لتحفيز التراب على إنتاج الثروة والتوازن العام. ونشير إلى دور الفاعلين الاقتصاديين - المقاولة - في بناء التراب وفي ديناميته وتجدده *"يتوصل الفاعلون الخواص والعموميون بفضل الحكامة التشاركية إلى جعل مجالاتهم الترابية تنافسية، وذلك بتعبئة موارد تلك المجالات. بهذا يتضح أن المقاولة والمجال الترابي يجب لهما أن يشتغلا في تكامل...أن يعملا على التحسين المستمر من درجة التنسيق والتعاون، مع اجتياز الحدود الترابية وفك العزلة عن الكفاءات".* (Guesnier,B,2010)

يفيد حضور التدبير التنافسي للتراب في التأهب لمواجهة المخاطر ذو طبيعة اقتصادية أو غير اقتصادية مرتبطة بإنتاج الثروة، فحيثما يحل هاجس دعم تنافسية التراب لدى الفاعلين الترابيين الرسميين والاقتصاديين والمدنيين تتطور جهود العناية بفضاء التراب بيئيا فتتقلص فرص التدهور الطبيعي، ونفس الشيء بالنسبة للمكون البشري فثقافة النهوض بتنافسية التراب المحلي تنعش اقتصاد التراب وتوفر بنية تحتية إنتاجية منتجة للشغل وبالتالي تلبية كثير من الحاجات السكانية...(عرابي، 2018) وبالتالي بناء وتشكيل تراب بمقدرات تكيفية عالية قادر على احتواء التحولات المتراكبة المسترسلة في الزمن واحتواء التغيرات الطارئة على كافة المستويات والميادين.

2-4- الحكامة الترابية: La Gouvernance Territoriale

يفيد معناها في علاقتها بحكامة التراب الأسلوب التشاركي لتدبير التراب المتسم بتعدد المتدخلين والفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين (مقاولة، دولة، جماعة ترابية،

منظمات غير حكومية...)، وتعبئتهم وإشراكهم وتفاعلهم سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص والمجتمع المدني، كل حسب موقعه وبشكل ظاهر وجماعي لإنتاج الثروة، (Rachidi & Lachgar,2015) ما يستوجب التشبع بجهاز من القيم التدبيرية التي تشكل مقومات التعاطي الرشيد والحكيم مع التراب بهدف تحقيق العيش الكريم المستدام وإشباع حاجات جميع مستوطني ورواد التراب وتحقيق شروط الاستقرار والأمن الاجتماعيين. ويقتضي إعمال الحكامة كثقافة تدبيرية والية تنظيمية وفي علاقتها باتخاذ القرار توفر مستوى عال لدى الفاعلين الترابيين من التواصل وتبادل المعلومات والخبرات ووسائل التصور والتنفيذ أي شيوع قيم التواصل الترابي الفعال عبر قنوات تنظيمية وقانونية ومؤسساتية مرنة وإستراتيجية، يقتنص الفرص ويثمنها مقابل استشعار المخاطر والتهديدات لبناء القدرات والجاهزية لتدبير الأزمات الترابية بأقل تكلفة في الوقت والجهد والمال.

2-5- الهشاشة الترابية: La fragilité territoriale

مفهوم يستعمل في العديد من التخصصات العلمية أولها على وجه التقريب العلوم الطبية والنفسية، توحد المعاجم اللغوية تعريفها لمفهوم الهشاشة كوضعية تتسم بحالة من الاختلال وغياب التباث والاستقرار ، حالة يكون عليها الشيء من الليونة ترفع من قابليتها للكسر والتلف، (Le Petit Robert,2012) إن الشيء الهش يعني الرخو، والهشيش ما كان فيه رخاوة، لذلك فالهشاشة أو الهشوشة هي سرعة العطب والتلف، (المرسي،2000) إن هذه التعاريف اللغوية تبقى بعيدة عن الغرض ولا ترقى إلى تصور المصطلح في علاقته بالأوساط الطبيعية والبشرية.

يفيد المعنى الاصطلاحي لمفهوم الهشاشة في الميدان الطبيعي حالة عدم استقرار (Instabilité) يكون عليها نظام بيئي معين، حالة تعبر عن الدينامية العامة لنظام بيئي يتطور في اتجاه معين نحو تأسيس نظام/أنظمة جديدة، ناتجة عن غياب التماسك الداخلي بين جميع الأنساق المكونة للمجال والمتفاعلة بينها. تقابل عموما حالة الهشاشة (Fragilité) حالة التوازن (Stabilité)، وكلتا الحالتين تعبران عن مرحلة من تطور دينامية المجال والنسق العام، ففي حالة التوازن تكون الأنظمة صالحة وقادرة على العطاء والتجدد والعكس.

الوثيقة رقم 2: خطاطة ميكانيزم اشتغال النسق

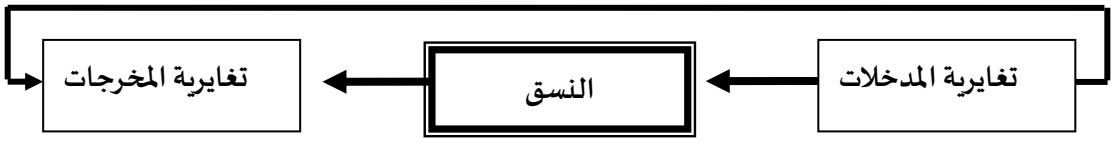

لا يمكن الحديث عن الهشاشة في غياب الإنسان، هذا الأخير ليس بالكائن الخامل بل الأشد تأثيرا وتأثرا، لذلك فوضعية عدم التوازن خطر ترابي ينجم عن اختلالات طبيعية وأخرى بشرية كل واحدة تفاقم الأخرى، باعتبار أن الهشاشة الطبيعية والبشرية متلازمتان تتبادلان التأثير والتأثر. مثلا كلما ارتفع عدد السكان إلا وازدادت حاجاتهم من موارد مجالهم مما يؤدي إلى الضغط عليها (تربة، غطاء نباتي، مياه...) مما يتسبب في تدهور الوسط الطبيعي الهش أصلا، وأمام عجز المجال على تلبية الحاجات السكانية وإشباعها تتعمق الهشاشة السوسيواقتصادية والمجالية، باعتبار المجال حامل لأنشطة الساكنة وموارده بمثابة الرأسمال المحرك لدينامية الجماعة. تستدعي هشاشة التراب كوضعية مجالية الفهم الصحيح والدقيق لميكانيزمات اشتغال الدينامية العامة للمجال عن طريق التشخيص، ودرجة عالية من المهارات الفنية والتقنية والتخطيطية لإعداد التراب وإحلال التوازن من جديد (Résilience)[2].

3- مكونات التراب

المقاربة الدينامية تتيح إمكانية تفكيك التراب لمعرفة مكوناته وبناء ملامح علاقة المجتمع المحلي بالموارد المحيطة به، ورصد أشكال التكيف وبلورة استراتيجيات حسب نوع الحاجة أو نوع التدخل ودواعيه ونتائجه المشهدية العامة وداخل كل جزء من أجزاء التراب. يعتبر التراب كيانا معقدا ومركبا من مجموعة من العناصر المتفاعلة والمتداخلة وظيفيا فيما بينها، والمترابطة على شكل أنساق منظمة غير مستقلة تربطها علاقات تأثير وتأثر متبادلة، (Bailly & Ferras,1997) فهو بمثابة جسم حي يبدي ردود أفعال (Rétroactions) في ظل تواجد الإنسان، كمكون، محرك وفاعل داخل الدينامية العامة، هذه المكونات هي كالأتي:

[2] نقصد بالحالة هذه قدرة نظام ما وكافة أنساقه على اختلاف طبيعتها بأن يتعافى ويعود إلى سابق عهده بعد تعرضه لكارثة، أزمة، مخاطر في وقت قصير وبطريقة فعالة باستيعابها أو التكيف معها.

3-1- المكون المورفولوجي: مجال طبيعي مؤنسن Le composante morphologique

الحيز الترابي مجال جغرافي متملك ومعاش، عبارة عن نظام متنوع ومعقد تتهيكل شخصيته ذات أبعاد مادية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية وبيئية... من خلال ثلاثة مكونات أساسية وهي:

- **الوسط الطبيعي: Le Milieu naturel**

كل تراب قطعة من المجال لها خصائص طبيعية محددة (تضاريس جيولوجيا هيدرولوجيا، نبات، حيوان، مشاهد، ارتفاع، مناخ، تربة، موارد...) هذه الخصائص مرتبطة بالموقع الجغرافي للتراب تضفي على الحيز الترابي نوعا من الهوية المتفردة وتؤسس لجاذبيته يحتضن هبات طبيعية وأخطار تنجم عن دينامية أوساطه.

- **تدخل الإنسان: L'action de l'Homme**

تحاول الجماعات البشرية الحفاظ على ترابها وضمان الاستقرار وتلبية حاجاتها منه عن طريق استغلال موارده، مما يدفع الإنسان إلى ابتكار تطبيقات وتقنيات ترابية لإعداد وتدبير مواقع وأمكنة يتشكل منها التراب على شكل شبكة لا بد أن تخضع لليقظة حتى لا تتحول إلى عامل هدم أو هشاشة.

3-2- المكون الهوياتي: La composante identitaire

التراب فضاء عيش جماعة بشرية تتحدد هوية أفرادها داخله بموروثهم التاريخي المكون من قيم مشتركة ومعايير عرفية وقانونية تحكم الحياة الاجتماعية وتحدد العلاقات مع الآخر، إذن فهو تراث ثقافي محلي مميز، (Jouve & Claude casse ,2000) فالمسألة الترابية تثير مسألة الهوية باعتبار الترابية هي ذاكرة الأفراد والجماعات في حيزهم الترابي ورافعة لخلق التماسك واللحمة الاجتماعية الكفيلة بخدمة التراب وإنجاح مشاريع تنميته وقت الشدة.

يملك كل تراب هويته الخاصة والتي تكون حصيلة لمراحل معينة متتالية على قطعة أرضية من طرف مجموعة بشرية تمنح له اسما محددا كأحد مظاهر وأشكال الخصوصية التي تميزه عن غيره، فيصبح التراب كيانا قابل للتعريف، معين وغير قابل للانقسام أو

التجزؤ بل هو نظام حي. يتطلب إرساء آليات مؤسساتية وتنظيمية لحفظ خصوصياته وتثمينها تفاديا لخطر فتورها واضمحلالها خصوصا أمام اكتساح الثقافة التنميطية زمن العولمة.

3-3- المكون التنظيمي: La composante organisationnelle

يفرض التحكم في التراب منطق تنظيمي (حكامة) تتجسد في سلوكات وتحركات الفاعلين وتصرفاتهم، والتنظيم الترابي تعكسه تيارات المعلومات والمهارات والمعارف والقرارات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، والتي تحدد من خلالها نظام الإنتاج وأساليبه التي تولد بدورها تيارات أخرى (منتوجات، مال، إنسان، طاقة...) بين مختلف المواقع والأماكن المكونة للتراب بحسب خصوصيات وإمكانات الأخير.

4- غاية المقاربة الترابية تنمية ترابية احتوائية قائمة على تعبئة الموارد وتدبير المخاطر

تسعى التنمية الترابية المندمجة كمقاربة جديدة في إعداد التراب إلى إحقاق تنمية شمولية مندمجة ومواطنة، تروم توفير محيط ملائم، يمكن من تقوية القدرات الجماعية والفردية في إطار مبادرات ابتكارية، تهدف إلى تعبئة الموارد وبعث المقومات الذاتية كشرط للتكيف مع المستجدات وتحقيق التأهيل الذاتي. (البحيري& موساوي،2012)

4-1- تتوخى أبعاد التنمية الترابية تحقيق شرط التكيف والالتقائية

ترمي التنمية الترابية تلبية الحاجات الأساسية للساكنة وإرضاء طموحاتهم وتحقيق انتظاراتهم ضمن حدود الإمكانات البيئية، هكذا يرتكز مقالنا في إطار خطاب التراب والترابية على مسلمة أساسية مفادها، أنه بقدر ما يتحلى التعامل البشري مع الموارد بفاعلية بقدر ما يتحقق إشباع الحاجات الأساسية، لذا تعتبر الموارد مفهوما ثقافيا لأنها ليست كيانا طبيعيا مستقلا بذاته، ولا هي ذات صفة بشرية صرفة، بل هي حصيلة تفاعل بين إمكانات تحتويها البيئة الطبيعية وقدرات بشرية تستطيع من خلال إجراءات محددة استخراج تلك الإمكانات من مكامنها واستغلالها (قاسم،2001). تتوخى التنمية الترابية الحقيقية انتاج الثروة من خلال تدبير فعال وناجع للأبعاد التالية:

- **البعد الاجتماعي:** تكريس العدالة الاجتماعية والتوزيع المتكافئ للثروة وتكريس اليات التمكين الاجتماعي لساكنة التراب أفرادا وجماعات، وتقليص التفاوتات الجهوية وتنمية الأرياف وتأهيلها للتقليل من تسارع وثيرة الهجرة ووضع كل ما من شأنه أن يفجر مخاطر اجتماعية ومجتمعية تحت المراقبة والضبط.
- **البعد الطبيعي:** يقتضي الاستعمال الرشيد للثروات الطبيعية المتجددة (تربة، مياه، بيوماص...) حتى لا تتعرض للتدهور أوالإتلاف.
- **البعد الاقتصادي:** يتمثل في التدبير الأمثل للثروات وتقليص التفاوتات في توزيع نتائج النمو على السكان تحقيقا للاستقرار السوسيواقتصادي.
- **البعد التقني:** اعتماد تكنولوجيا فعالة ونظيفة تصون الثروات الطبيعية وإنتاجيتها البيولوجية، وعلى المستوى الإداري والموارد البشرية يجب أن لا تخضع لغير معيار الكفاءة والفاعلية. (اد بوحنية & أبو طيب،2015)

إن التفاعل القائم بين الأبعاد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية هو الذي يضفي على التنمية المستدامة للتراب التناغم بين الإنسان وبيئته بهدف إقرار عدالة اجتماعية لفائدة الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

4-2- التنمية الترابية سؤال ذو راهنية يسعى إلى تحقيق التوازن والانصاف الترابيين.

تتطلع التنمية الترابية الذكية المستديمة و الإدماجية إلى تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة (Equitable) تسهم في تشكيل تراب صحي سليم ومستدام بيئيا، ملائم ومسؤول اجتماعيا ومريح وحيوي اقتصاديا.

- التنمية الذكية: Le développement intelligent

تتطلب إدماج المقاربات الجيواستراتيجية والسياسية والمقاربات السوسيواقتصادية بتراب معين، (الاسماعيلي،2015) تقوم على المعرفة والابتكار، برصد أنشطة ذات قيمة مضافة عالية كفيلة بتعزيز تنافسية التراب (Compétitivité)، في تعاون وثيق بين كافة الأطراف داخل التراب من مراكز بحث، جامعات، منتخبين محليين، مؤسسات رسمية ومدنية ومقاولات...(كسافيي لوفيل،2012)

- التنمية المستديمة: Le développement durable

تهدف التنمية الترابية المستديمة خلق اقتصاد متكيف أكثر فاعلية في استخدام الموارد، ويتيح تأمين استغلالها العقلاني والحد من أوجه تبذيرها، اقتصاد أكثر خضرة وتنافسية يأخذ بعين الاعتبار مهددات سلامة الأوساط البيئية دون تجاوز حدود ما تتيحه البيئة وما تستطيع تحمله. (تشيان،2012)

الوثيقة رقم 3: ركائز التنمية الترابية المستديمة المندمجة والشمولية

- التنمية المندمجة: Le développement Intégré

تحث التنمية الإدماجية على اعتماد مقاربة ترابية في التنمية، باستحضار الخصوصيات وتعبئة الموارد الترابية، الطبيعية والبشرية والثقافية لإحداث ثروة، تسهم في خلق اقتصاد ذو معدل تشغيل مرتفع يعزز التماسك الاجتماعي والترابي. (بنمختار،2012)

5- مشروع التراب: خارطة الطريق نحو رفع أسس الهشاشة وتعبئة الموارد الترابية

5-1- تتنوع خصائص المشروع الترابي التنموي

ينبثق المشروع الترابي عن عمل منظم ممأسس يتطلب ابتكارا اجتماعيا. وتفاعلا بين كافة الفاعلين الترابيين، ومن تم فالمشروع الشمولي والاستراتيجي الكفيل بتحديد كابحات جهود تنمية التراب والتي من شأنها أن تتحول إلى مخاطر يصعب التحكم في تطوراتها وتحمل تكلفتها يتميز بخمس خصائص:

- مشروع يقوم على تثمين موارد التراب خاصة تلك التي تخول له مزايا إزاء الكيانات الترابية المنافسة.

- مشروع يرتكز على تشارك كل الفاعلين في مسلسل تصور وتنفيذ المشروع الترابي. (فتوحي،1997)

- مشروع يرتكز على مقاربة أفقية للتنمية الترابية لتحسين عرض التراب وترشيد وسائل التدخل، والتموقع الفعال للتراب بالنسبة للأسواق للرفع من جاذبيته بمعنى آخر التسويق الترابي.

- مشروع شمولي يقوم على تعبئة مختلف مكونات الحقل التنموي.

- مشروع يتسم بالاستدامة والإستراتيجية، يتهيكل على أساس أهداف طويلة الأمد وبرامج تنجز على المدى المتوسط ، وعمليات تنفذ على المدى القصير.

يحتاج تنفيذ المشروع الترابي تخطيطا إستراتيجيا توقعيا واستباقيا قادرا على التكيف مع المستجدات، متعدد السيناريوهات التدخلية والإجرائية، مواكب بجهاز تنظيمي وآلياتي قانوني وبشري بغية التقويم، من خلال مؤشرات قياس موضوعية دقيقة تمكن من إنتاج حصيلة يمكن مقارنتها بالأهداف المسطرة.

2-5- تقوم بلورة المشروع الترابي على ثلاثة دعامات

يصعب ضمان مشروع ترابي فعال ونشيط وخلق دينامية ترابية محلية حقيقية، إلا انطلاقا من تبني عقلية التخطيط الاستراتيجي الذي يحتاج إلى أن يرتكز على جملة من الدعامات أبرزها:

- مبدأ الاستعراضية أو العرضانية: La transversalité

يستوجب تمكن الفاعلين والمتدخلين من مجموع أوجه مشروع التراب على مستوى مكوناته وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية، البيئية، الثقافية...، وكذلك تفاعلاته الداخلية ومع محيطه المجاور. يتيح اعمال مبدأ العرضانية[3] التقائية وتكاملية الرؤى وأدوات التدخل والفعل كل حسب اختصاصاته وتخصصه عبر مختلف محطات سيرورة المشروع الترابي.

[3] كأسلوب ونموذج عمل وتدبير برامج ومشاريع بتجاوز أي تراتيبية هرمية في المواقع والسلط، يستنفر كافة مكونات المجتمع باختلاف مستوياتها ومواقعها من أجل الانخراط و المساهمة في النهوض بالتراب، سواء على مستوى البناء أو مواجهة المخاطر التي تحدق به باستدماج وحشد كافة الموارد المتاحة و الممكنة.

- مبدأ التشاركية: La participation

عنصر مركزي في تصور وبلورة وتنفيذ وتقييم مشروع التراب، وفي اتخاذ القرار Co- Decision والبناء Co-construction. يستدعي بإشراك جميع قوى التراب (مجتمع مدني، مواطنون ومواطنات، مختلف الفاعلين و المتدخلين الرسميين والخواص...) لإيجاد حلول مناسبة للمشاكل المطروحة.

- مبدأ الحكامة: La gouvernance

يقتضي إشراك المنتخبين والفاعلين والساكنة لتحديد مشروع جماعي للتراب. يسمح أيضا بتثمين الموارد الترابية وتقوية القدرة التفاوضية للتراب مع الشركاء الخارجيين في إطار تعاون بيترابي. (بوعدين،2015)

الوثيقة رقم 5: مراحل تشكل وتطور المشهد الترابي[4]

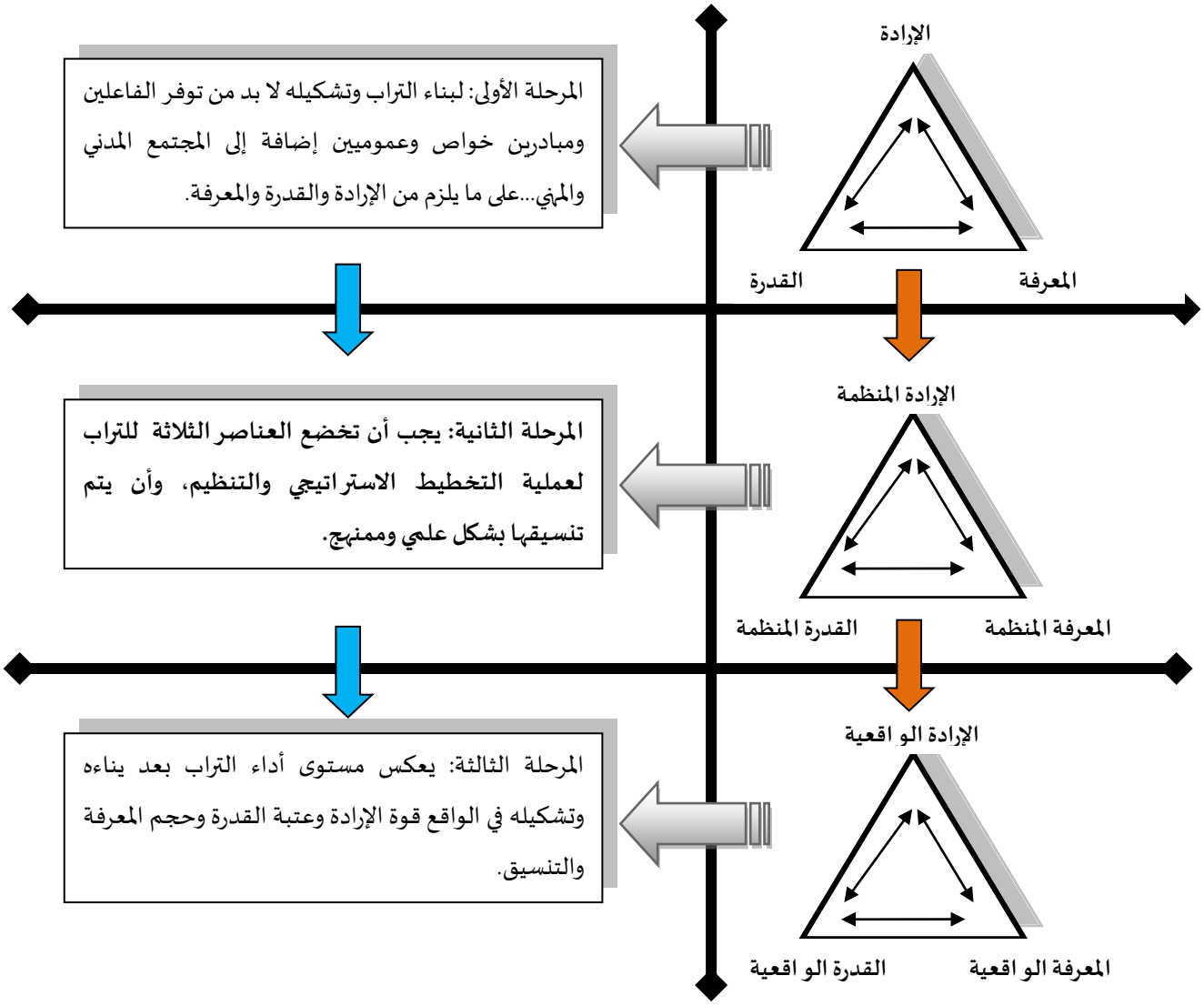

6- تعترض التنمية الترابية مجموعة من التهديدات

تجابه تنمية التراب معوقات منها الطبيعي، البشري، التنظيمي، التدبيري...نعرض لها كالتالي:

- تدني الثقافة السياسية لدى المنتخبين وجهل معظم المستشارين بالقيم السياسية الحزبية ولمقتضيات العمل الجماعي، وضعف إلمامهم بتقنيات التدبير الجماعي، لذا يجب التركيز

[4] الخطاطة من إنجاز الباحث

على أن التكوين والتكوين المستمر ضروريا لفائدة المستشارين والرؤساء الجماعيين بل كذلك لفائدة السلطات الإدارية المحلية الوصية. (أكناو،2001)

- تعيش الجماعات الترابية بشكل دائم على إيقاع التقطيع وتكرار إعادة تنظيم متوال لمجال نفوذها الترابي المتقارب في الزمن أكثر مما ينبغي، مما ينتج عنه عدم استقرار يجعل من الصعب بل من المستحيل وضع أي رؤية عامة أو برنامج أنشطة ولو على الأمد المتوسط لفائدة تنمية التراب، (ماكوري،2015) وتعارض التقطيع الترابي مع الواقع والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والجغرافية...

- قلة الموارد وهشاشتها وقساوة الظروف الطبيعية والعزلة المفروضة على كثير من الجماعات الترابية بفعل الموقع الجغرافي، وتدهور الموارد الطبيعية جراء الاستغلال المفرط لها وهشاشة استقلالية المالية الجماعية نتيجة ضعف مردودية الضرائب والرسوم الجماعية، وشح مصادر التمويل والدعم المادي، يؤثر في قراراتها وجاهزيتها لتدبير الإشكالات الترابية خصوصا المستجدة. (ركلمة، 2004)

- ضعف البنيات والتجهيزات التحتية الأساسية وهشاشة القاعدة الاقتصادية والاجتماعية يكرس انتشار الأمية والفقر وضعف التواصل بين الساكنة المحلية ومؤسسات التراب الرسمية وغياب تفاعلها وجاهزيتها، ما يفاقم أزمة الثقة في المؤسسات الرسمية المحلية ويعزز النزوع نحو الصراع والمواجهة، وبالتالي ضرب فرص الاستقرار السوسيوأمني.

- موسمية عمل المجتمع المدني وارتباطه بقاعدة حزبية قبلية أو لاعتبارات صداقة وولاءات، وليس على الشعور بالمسؤولية المدنية المواطنة اتجاه التراب كتجلي بيئي، سكاني، اقتصادي، ثقافي...يتطلب التنسيق والتنظيم والأهبة الذهنية والرغبة في خدمة قضاياه وحماية رصيد المكتسبات المنجزة فيه.

- غياب ثقافة التتبع والتقييم الذاتي والموضوعي والتدبير بالنتائج، كركيزة أساسية لاستشراف المستقبل والرفع من احتمالية تحقيق نتائج جيدة، تعبر عنها مجموعة من المؤشرات قابلة للقياس يعكسها المعيش اليومي للساكنة وديناميات التراب، كما تضمن عملية التقييم الشفافية وبناء الثقة وتحقق المصداقية، وتنمي حس المسؤولية التدبيرية لدى الفاعلين

خاصة العموميين منهم، ويكفل نجاعة أداء المرافق والمؤسسات العمومية التي تعنى بتدبير التراب، وتكرس الانتماء إلى التراب وتعزيز الهوية الترابية من خلال بناء علاقة حميمية للساكنة اتجاه الحيز الذي يحتضن تحركاتهم ويشكل محيطهم المباشر الذي يتطلعون إشباع حاجاتهم منه، وغيرها من المخرجات السلوكية المواطنة التي تضمن الانخراط الأكيد الفعال والنشيط في مسلسل التنمية الترابية المحلية. (أكناو،2001).

خلاصة

بالنظر الى الاختلالات التي تعيشها المجالات الترابية ولقوة التطلعات والرغبة الملحة في تحقيق التنمية، تدعم المقاربة الترابية ستدعم معالجة الاختلالات السوسيو اقتصادية والمجالية والبيئة...، وتكرس الهوية المحلية للتراب عن طريق إعداد مشاريع ترابية متكاملة متأقلمة، تدمج كافة الرهانات في إطار تفاعلية جمعية متعددة الأبعاد والأطراف، تشرك كل الفاعلين الترابيين سواء في صنع واتخاذ القرار وبلورة وانجاز المشاريع لضمان نجاح المشروع التنموي.

تتيح المقاربة الترابية افاقا واعدة في تحقيق التنمية ودرء المخاطر، حيث أنها تنظر الى العنصر البشري كحجر الزاوية فاعلا ومستفيدا، وسيلتها وغايتها في نفس الوقت، لا تسعى الى الرفع من الأداء الاقتصادي فحسب، بل تحقيق التوازن الترابي وتوفير الشروط المثالية لعيش الأفراد داخل المجتمع، وفق رؤى وتدخلات مجددة ويقظة تتأسس على تآزر المجال والإنسان والزمن بما يعزز هوية التراب واستقلاليته، وذلك لإعادة تنسيق المجال وإنتاجه وتعبئة موارده وحفظ بيئته من أسباب التدهور والهشاشة....

مصادر ومراجع باللغة العربية

- **كسافيي ل ف،2012:** *الالتقائية الشاملة والتباينات المحلية ضرورة تجديد الذكاء الاستراتيجي*، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 19-25.

- **بنمختار ر،2012:** *تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، تحد جديد من أجل إنتاج الثروة والتشغيل من خلال استغلال الخصوصيات الترابية*، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 27-39.

- **تشيان ف م، 2012:** *الذكاء الاقتصاد والترابي، مقاربة عارضة بالضرورة*، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 51-69.

- **أركان ع،2004:** *نظام اللاتمركز ومتطلبات الحكامة الترابية*، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 27-44.

-**ركلمة أ،2004:** *مالية الجماعات المحلية بين دواعي التجديد وأفاق التطوير*، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 79-106 .

- **مليح ي،2004:** *الجبايات المحلية وسؤال الجهوية المتقدمة*، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 107-121.

- **بكشوا م،2015:** *الجهوية المتقدمة وإعداد التراب*، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 59-65.

- **الاسماعيلي أ،2015:** *الجهوية المتقدمة ورهان التنمية المحلية*، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 47-58.

- **ماكوري ع،2015:** *اكراهات الحكامة على مستوى التدبير الجماعي*، حكامة السياسات العمومية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 14، ص: 55-78.

- **مفيد أ،2015:** *الحكامة الجيدة عل ضوء دستور 2011*، حكامة السياسات العمومية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 14، ص ص: 7-19.

- **اد بوحنية ق. & ابو طيب ب ن،2015:** *الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكامة في الجزائر*، حكامة السياسات العمومية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 14، ص ص: 184-198.

- **قاسم ن،2001:** *التنمية المستديمة للمستقرات الحضرية: عناصرها، مفهومها، مبرراتها، وسائل تحقيقها*، أشغال ندوة : العمران في الوطن العربي بين التخطيط و التشريع و الإدارة أيام 10-11-12 أبريل، منشورات المعهد الوطني للتهيئة و التعمير بالرباط، ص ص: 70-79.

- **أكناو ب،2001:** *التخطيط والإدارة المحلية بالمغرب*، أشغال ندوة: العمران في الوطن العربي بين التخطيط و التشريع و الإدارة أيام 10-11-12 أبريل، منشورات المعهد الوطني للتهيئة و التعمير بالرباط، ص ص: 287- 306.

- **موساوي أ،& البحيري ز،2012:** *العمل الجمعوي بزاوية بوكرين، في ظل التحولات السوسيومجالية*، النسيج الجمعوي والتنمية الترابية بالمناطق الجبلية: المنجزات والتطلعات، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، أشغال المنتدى الأول للتنمية والثقافة لاغزران، 21 ماي2011، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم1، الطبعة الأولى، ص ص: 125-157.

- **البحيري ز & موساوي أ،2012:** *العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية*، النسيج الجمعوي والتنمية الترابية بالمناطق الجبلية: المنجزات والتطلعات، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، أشغال المنتدى الأول للتنمية والثقافة لاغزران، 21 ماي2011، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم1، الطبعة الأولى، ص ص: 6-24.

- **نعيم م &شافقي م، 2008:** *العمل الجمعوي خيار التنمية المحلية بالوسط الواحي نموذج واحة تودغة*، نحو إستراتيجية تخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول، تنسيق: محمد الأسعد، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الرباط، ص ص: 463-477.

- **الأكحل م،1997:** *أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية؟ حالة : هضبة بنسليمان*، مجلة مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس –الرباط- سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص ص: 13-26.

- **الخزان ب،2011:** *تثمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى*، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، خاص التنمية الترابية بالمغرب: الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون، مجلة نصف سنوية، العدد 13،ص ص: 3 -21.

-**بنيحيى م**،1997: *المجال والتقسيم الترابي بالمغرب، المجال: التجليات والاستعمالات*، مجلة البحث العلمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الثلاثون، العدد 43-44، جامعة محمد الخامس -السويسي- المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ص ص: 93-111.

- **فتوحي م**،1997: *صياغة المشاريع والتخطيط لها وتطبيقاتها حول الهجرة*، مجلة مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس -الرباط- سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص ص: 27-39.

-**المرسي ع**،2000: *المحكم والمحيط الأعظم*، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، الجزء 4.

- **عرابي م،2018:** *التسويق الترابي والتنمية الترابية بالمجالات الواحية والجبلية المغربية: رهانا وبراديغما،* مداخلة شفوية المؤتمر الدولي الثاني: الرأسمال البشري والتسويق الترابي أساس التنمية المستدامة بالواحات والمناطق الجبلية: مقاربات افريقية ونماذج عالمية هشة، المنظم من طرف المركز الدولي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية في الحكامة المجالية والتنمية المستدامة بالواحات والمناطق الجبلية" أيام 13-14و15 أيريل 2018، ورزازات.

- **عرابي م،2019:** *الذكاء الترابي الاقتصادي بواسطة الجماعة المقاولة ورهان التنمية الترابية المندمجة،*

intelligence économique et intelligence territoriale, El hajri Aimad & Clerc Philippe (direction), Editions universitaires européennes, pp: 189-206.

مصادر ومراجع باللغة الفرنسية

-BENSAHEL L & all,2007: *La ressource territoriale*, ouvrage collabore, Gumuchian Herve, Pecqueur Herve (direction) éd. ECONOMICA, Paris, 252p.

- RAFFESTIN C,1977: *Paysage et territorialité*, cahiers de géographie du Québec, Vol. 21, N°53-54, pp: 123-134.

-BAILLY A & FERRAS R,1997: *Eléments d épistémologie de la géographie*, 2eme éd, Armand. Colin, Paris, 191p.

- GUY D M,2004: *Pour une approche compréhensive et complexe des objets géographiques*, cahiers géographique, N°5.

- RAFFESTIN C,1979: *Pour une géographie du pouvoir*, Paris, LITEC , 249p.

- VEYRET Y,2005: *Développement durable et géographie*, Yvette Veyret (direction), HATIER, Paris. pp:11-38.

- **WACKERMAN & All,2005:** *Dictionnaire de géographie*, p: 81.

- **GUESNIER B (2010):** *Dynamiques entrepreneuriales et renouvellement des systèmes productifs, introduction*, revue canadienne de sciences régionales, N° spécial, vol 33, (disponible en ligne :http://www.cjrs-rcsr.org/).

- **RACHIDI L & LACHGAR A,2015:** *La bonne gouvernance au Maroc: enjeux et perspectives*, In Revue Marocaine des Politiques Publiques, pp: 68-89.

- **ROBERT P,2012:** *petit robert*, édition pierre-de-Coubertin, Paris, p: 2539.

- **LEVY J & LUSSAULT M,2003:** *dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés*, éd. BELIN, Paris, p: 919.